

[المفعول منه، دراسة في أصول النحو]

[إعداد: فؤاد رمضان محمد حمادة]

[أستاذ مشارك بجامعة القدس المفتوحة، فلسطين]

ملخص البحث:

جمع النحاة المنصوبات على نزع الخافض في باب واحد دون التفريق بين معاني هذه الحروف، ومنها المنصوب على تقدير من، لم يبوبوا له، وتفرقت أمثلته بين الأبواب النحوية، كالمفعول به، والتحذير، والحال، والتمييز، والبدل.

وتهدف الدراسة إلى جمع ما تفرق من باب المفعول منه في بحث واحد، ليكون مرجعاً إليه، وأن توضع له قاعدة، ترفع عنه اللبس والغموض، وتميزه من غيره إن أمكن.

وتابع الباحث المنهج الوصفي، والمنهج الاستقرائي، وتوصلت الدراسة إلى أن المفعول منه اسم جنس قابل للتبعيض منصوب بالفعل على تقدير إسقاط (من).

الكلمات المفتاحية: المفعول منه، المنصوب على نزع الخافض، من التبعيضية، اسم الجنس.

[Effect of it 'A study in the Origins of Grammar]

[Dr. Fouad Hamada]

[Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Al-Quds Open University]

Abstract:

The grammarians collected accusatives by deleting the preposition in one chapter without distinguishing between the meanings of these letters, such as accusative by the verb after deleting the preposition (Min- from), they haven't include a separate chapter for it where its examples are dispersed in different grammatical chapters, such as direct object, exhortation, disambiguation, circumstantial adverb, apposition.

The study aims to collect what is separated of the the chosen one in one research to be a reference and to put a rule for eliminating confusion and ambiguity as well as distinguishing it possibly from others.

The researcher followed the descriptive and deductive approaches. The study concluded that the chosen one is a the genus noun that is feasible to segmentation accusative by the verb after deleting the preposition (Min- from).

Keywords: The chosen one, Accusative by deleting the preposition, Segmental (min-from), The genus noun.

المقدمة:

حصر النحاة معاني اللغة في إطار محدود من المواقع النحوية، وربطوا هذه القواعد بأمثلة من اللغة، فإذا تجاوزنا المثال إلى النص بدا الخلاف في التوجيه النحوي؛ وبدا ضيق المواقع النحوية على معاني اللغة، ومن هذه المعاني المفعول منه الذي تجسد في اللغة نطقاً واستخداماً، وتفرقت أمثلته في المنصوب على نزع الخافض، والمفعول به، والتحذير، والتميز، والحال، والبدل، ولم يبوبوا له كغيره من المفعولات.

وكان الأولى أن تستقل بعض التراكيب القائمة بذاتها تركيباً ومعنى بقاعدة تخصها. بدلاً من حملها قصراً على موقع غيرها، أو تركها في باب الشذوذ، فكثرة التأويل والشذوذ دليل على ضيق المواقع النحوية على معاني اللغة.

وسار المعاصرون على نهج القدماء، وقدموا دراسات كثيرة في المنصوب على نزع الخافض دون تتبع الفروق بين معاني حروف الجر، وما تؤديه من وظائف نحوية، ومن هذه الدراسات (الحبشي، نزع الخافض في الدرر النحوي، 1425هـ)، (عبد الرزاق، النصب على نزع الخافض في العربية، 2006)، (جهاد يوسف العرجا و حسين راضي العايدي، المنصوب على نزع الخافض في العربية، دراسة تطبيقية، 2010)، (الشبلي، نزع الخافض بين النظرية والاستعمال، دراسة تطبيقية في حماسة أبي تمام، 2014).

وتهدف الدراسة إلى جمع ما يتعلق بالمفعول منه في بحث واحد، ليكون مرجعاً إليه، وأن توضع له قاعدة، ترفع عنه اللبس والغموض، وتميزه عن غيره.

واتبع الباحث المنهج الوصفي، والمنهج الاستقرائي، فتتبع الظاهرة عند النحاة، واستقرأ الشواهد في المصنفات النحوية، والمصادر الأصيلة كالقرآن الكريم، ودواوين الشعراء، والمعاجم اللغوية.

أولاً: المفعولات عند النحاة

المفعولات المتفق عليها عند جمهور النحاة خمسة: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، "وأسقط الكوفيون منها المفعول له، وجعلوه من باب المفعول المطلق مثل قعدت جُلوساً" (ابن هشام، شرح قطر الندى، 1383هـ، 201)، فناسبه عند الكوفيين الفعل المقدم عليه؛ لأنه ملاق له في المعنى (ابن الأثير توجيه اللمع، 1428 هـ - 2007 م، ص 165).

وأسقط منها أبو إسحاق الزجاج المفعول معه، والمفعول لأجله. ألحق المفعول معه بالمفعول به. قدّر في: سرت والنيل بسرت، وجاوزت النيل (ابن هشام، شرح قطر الندى، 1383هـ، 201)، وألحق المفعول لأجله بالمفعول المطلق، فناسبه عنده فعل مقدر من لفظه، والتقدير: جئتكم أكرمكم إكراماً، فالمفاعيل عنده ثلاثة (ابن الأثير، توجيه اللمع، 1428 هـ - 2007 م، ص 165).

ويعد سيبويه أول من ذكر المفعول منه. قال (الكتاب، 1988، 274/1): "قولك: إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، وَإِيَّايَ وَالشَّرَّ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِيَّاكَ فَاتَّقِيَنَّ وَالْأَسَدَ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: إِيَّايَ لِاتَّقِيَنَّ وَالشَّرَّ. فَإِيَّاكَ مُتَّقِيَّ، وَالْأَسَدَ وَالشَّرَّ مُتَّقِيَانِ، فَكَلَاهِمَا مَفْعُولٌ، وَمَفْعُولٌ مِنْهُ"

وَنَسَبَ ابْنُ الْأَثِيرِ وَغَيْرُهُ الْمَفْعُولَ مِنْهُ لِلسِّرَافِيِّ. قَالَ: "وَقَدْ زَادَ السِّرَافِيُّ مَفْعُولاً مِنْهُ، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ: وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا (الأعراف: 155)، أَي: مِنْ قَوْمِهِ" (البدیع في علم العربية، 1420 هـ، ص 121)

وذكره ابن هشام في شرح قطر الندى، 1383هـ، 201؛ والواسطي في شرح اللمع في النحو، 1420هـ، 2000م، 57؛ والنيلي في الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية، 1419هـ، 420/1).

ومال كثير من المعاصرين إلى استعمال المصطلح في توجيه المنصوب على تقدير (من)، ومنهم الشيخ الشعراوي، (تفسير الشعراوي، 1997، 1881/3، 3416/6؛ وصالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، 1418هـ، 100/4، 426/8؛ والهروي، تفسير حدائق الروح والريحان، 1421هـ - 2001م، 172/16).

ثالثاً: المفعول منه بين السماع والقياس

مذهب جمهور النحاة أن حذف حرف الجر سماعي في النثر، ومحمول على الضرورة في الشعر، وقياسي مع (أنّ وأن). قال ابن عقيل (١٤٠٠ شرح ابن عقيل، هـ - ١٩٨٠ م، 151/2). "مذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير (أنّ وأن) بل يقتصر فيه على السماع".

وكونه محمولاً على السماع لا يعني تركه بلا قاعدة أو حكم، بل لا بد من معرفة حكم النطق به، وما يؤديه من وظيفة نحوية. قال ابن يعيـش (شرح المفصل، 2001، 515/4): "هذا الحذف، وإن كان ليس بقياس، لكن لا بدّ من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ولا تقيس عليه".

واجتهد النحاة في محاولة حصر الأفعال المتعدية إلى المفعول الثاني على نزع الخافض. قال أبو حيان (البحر المحيط، 1420، 186/5): "هي مَقْصُورَةٌ عَلَى السَّمَاعِ، وَهِيَ اخْتَارَ، وَاسْتَعْفَرَ، وَأَمَرَ، وَكَتَى، وَدَعَا، وَرَوَّجَ، وَصَدَّقَ، ثُمَّ يُحَدَفُ حَرْفُ الْجَرِّ، وَيَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ، فَيَقُولُ: اخْتَرْتُ زَيْدًا مِنَ الرِّجَالِ، وَاخْتَرْتُ زَيْدًا الرِّجَالَ".

وقال ناظر الجيش (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، 1428هـ، 1735/4): "هي: اختار، واستغفر، وسمّى، وكتّى، ودعا بمعنى سمّى، وأمر؛ فهي ستة أفعال، وذكر أنها مسموعة تحفظ، ولا يقاس عليها".

وللمنصوب على حذف (من) منها. اختار، واستغفر، وشواهدا متوفرة في النثر، والشعر، والقرآن، ولكل فعل منهما خصائصه. فاختار تدخل على جَمْعٍ يقبل التبويض، ومن ذلك:

- جمع التكسير، نحو قولهم: اخترت الرجال عبد الله. ومنه قول الفرزدق:

مِنَا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً... وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيَّاحُ الرَّعَازِعُ (البيت من الطويل، وهو في ديوان الشاعر، 1987م، ص 360).

أي: "اختير من الرجال" (الخليل، الجمل في النحو، 1416هـ 1995م، 122).

- جمع التصحيح، نحو: اخترت بني فلان رجلاً. يُرِيدُونَ: اخْتَرْتُ مِنْهُمْ رَجُلًا (ابن سلام، غريب الحديث، 1964، 156/3). ومنه قول الشاعر:

تَخَيَّرْتُهَا صَالِحَاتِ الْجُنُودِ... سَ لَا أَسْتَمِيلُ وَلَا أَسْتَقِيلُ (البيت من المتقارب، وهو للأنصاري في تاج العروس، ج ن س، 515/15؛ والمخصص، 1417هـ 1996م، ج ن س، 227/3، ولسان العرب، 1414، ج ن س، 43/6).

أي: تخيرتها من صالحات الجنوس.

- اسم الجمع, نحو: " حاشَيْتُهُ القَوْمَ, وحاشَيْتُهُ من القَوْمِ. ومنه قول الرَّاعِي:

اخْتَرْتُكَ النَّاسَ إِذْ رَنْتَ خَلَائِقَهُمْ... واعتل من كَانَ يُرْجَى عِنْدَهُ السُّوْلُ (البيت من البسيط, وهو في لسان العرب, ١٤١٤ هـ, (س و ل) 350/11؛ تهذيب اللغة, 2001, س أ ل, 47/13).

ومنه قوله تعالى: " وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا (الأعراف, 155), أي: من قومه.

واسم الجنس, نحو قول الراعي:

فَقُلْتُ لَهُ اخْتَرَهَا قَلْوَصًا سَمِينَةً... ونابٌ علينا مثل نابِكِ في الحيا (البيت من البحر الطويل, وهو في ديوان الشاعر ص 259, وفي معاني الفراء 395 / 1, وفي لسان العرب, ح ي ي) ١٤١٤ هـ, 213/14).

أي: اختر منها قلوصاً فتيه, والقلوص: الفتية من الإبل.

- اسم الجنس الجمعي, كقول العجاج في مدح عمر بن عبيد الله بن معمر في بيعة الصحابة تحت الشجرة:

... تَحْتَ الَّتِي اخْتَارَ لَهُ اللَّهُ الشَّجَرَ (البيت من البسيط, وهو في ديوان رؤبة, ص 15؛ ولسان العرب, (ث ب ت). 19/2؛ وتهذيب اللغة, 2001, 224/7؛ ومعاني القرآن, د, ت, 395/1).

أي: تحت التي اختارها الله له من الشجر. لَمَّا حَذَفَ الْجَارَّ, وصل الفعلُ إلى الشَّجَرِ (أبو عبيدة, مجاز القرآن, ١٣٨١ هـ, 229/1).

وقول لبيد:

بأشهب من أبقارٍ مُرِّنٍ سَحَابَةٍ... وَأَزِي دَبُورٍ شَارَهُ التَّحْلَ عَاسِلُ " (البيت من الطويل, وهو للبيد في ديوانه ص: 85).

أَرَادَ: شاره عاسل من النَّحْلِ, فَعَدَى بِحَذْفِ الوَسِيْطِ, كِ اخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا" (ابن سيده, المحكم والمحيط الأعظم, ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م, 485/1).

أما استغفر, فكان اقترانها بالمصدر الصريح, نحو: نَقَضْتُ زَيْدًا حَقَّهُ ; وَمِنْ حَقِّهِ (التبيان في إعراب القرآن, 711/2). واستغفر الله ذنبي, عومل المصدر معاملة أعلام الأجناس الإفرادية. قال ابن جني: " الْمَصْدَرُ: اسم جنس, ويقع بلفظه على القليل والكثير, فجرى لذلك مجرى الماء, والزيت (اللمع, ابن جني, د, ت, 49).

ومنه قول الشاعر:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخْصِيَهُ... رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ (البيت من البسيط, وهو في الجمل, ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م 122؛ والكتاب, 1988, 37/1؛ وشرح المفصل, 2001, 297/4).

أراد ب (استغفر الله ذنباً) كافة ذنوبه, ولو أراد ذنباً بعينه لقال: أستغفر الله من ذنبي, قال ابن السيرافي (شرح أبيات سيبويه, ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م, 279): الشاهد فيه على حذف حرف الجر من (ذنب) والأصل: استغفر الله من ذنب, ولكنه حذف الحرف. وقوله: استغفر الله ذنباً, أراد به جميع ذنوبه, فَلَقِظَ

بالواحد، وهو يريد الجمع، ويدل عليه قوله: لست محصية، أي: أنا لا أضبط عدد ذنوبي التي أذنبتها، وأنا استغفر الله من جميعها".

"وذهب الأخفش الصغير، وأبن الطراوة إلى أنه يجوز الحذف مع غير هذين الفعلين قياساً بشرط تعيين الحرف، ومكان الحذف، نحو: بریت القلم بالسكين، فيجوز عنده حذف الباء، فتقول بریت القلم السكين، فإن لم يتعين الحرف. لم يجر الحذف (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م، 151/2)، (همع الهوامع، د، ت، 16/3).

وما ذهب إليه الأخفش ليس بعيداً عن ما قرره النحاة من شروط نصب الاسم على نزع الخافض، فلا يجوز حذف حرف الجر، والنصب على نزع الخافض إلا إذا كان الحرف المحذوف على أصل معناه، وأن لا يتعدى الفعل إلى هذا الاسم إلا بهذا الحرف، وأن لا يحتمل السياق غيره، فلا يجوز حذف حرف الجر مع الأفعال التي يمكن أن تتعدى بأكثر من حرف لصعوبة التقدير.

ولمذهبه ما يسوغه، فقد أثر تعدي الفعل اللازم إلى اسم الجنس الإفرادي بإسقاط حرف الجر (من)، نحو: شَبِعْتُ خبزاً ولحمًا، أي: مِنْ خبزٍ، ومن لحمٍ، ورويت ماءً ولبنًا. أي مِنْ ماءٍ، ومن لبنٍ (أبو زيد، النوادر في اللغة، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، 306).

فالتعدي هنا إلى اسم جنس إفرادي قابل للتبويض والتجزئة، فلا يعقل أن يكون استوفى الجنس كله فشبّع به، أو روي به، وإنما أراد التبويض، فالمعنى حاصل بلفظ (من) أو بحذفها مع إرادة معناها.

أما أن الخفيفة وأنّ الثقيلة، فحروف الجر تحذف معهما قياساً مطرداً إذا أمن اللبس (أما ابن الحاجب، 686/2). والحذف معها غير مقيد بفعل، والمعنى النحوي مستمد من (من) التبويضية، والمصدر المؤول، نحو: ما منعك أن تأتينا، أي: من إتياننا، وأنا على ثقة أنك مقيم، أي: من أنك مقيم، ووجلت أن يأتي زيد، أي: وجلت من أن يأتيني زيد، و عجبت أنك ذاهب، أي: من أنك، واحذر أن تداهن، أي: من أن تداهن، وعجبت أن يدوا، أي: من أن يدوا. (أن يعطوا الدية).

وقال عمر بن أبي ربيعة:

ولما تفاوضنا الحديث وأسفرت... وجوه زهاها الحسن أن تتقنعا (البيت من البحر الطويل، وهو في الديوان ص: 171).

أراد من أن تتقنعا، المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، 880

أما في القرآن، فالحذف مع المصدر المؤول مطرد، ومن شواهد قوله تعالى: "وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأُولُونَ (الاسراء: 59)، أي: مِنْ أَنْ نُرْسِلَ (العكبري، التبيان في إعراب القرآن، د، ت، 825/2).

وقوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا" (البقرة: 26)، أي: لا يستحي من أن يضرب مثلاً (إعراب القرآن للنحاس، 1421، 39/1).

وقوله تعالى: "أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ" (البقرة: 67). أي: من أن أكون من الجاهلين (النعمان، اللباب في علوم الكتاب، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، 157/2).

وقوله تعالى: "أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ" (الأعراف: 63), أي: أَوْعَجِبْتُمْ - (من) - أَنْ جَاءَكُمْ (الزمخشري, الكشاف, ١٤٠٧ هـ, 115/2).

وقوله تعالى: "سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ" (النساء: ١٧١), أي: من أَنْ يَكُونَ, أو: عن أَنْ يَكُونَ (النعمانى, اللباب في علوم الكتاب, ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م, 147/7).

وقوله تعالى: "وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ" (التوبة: 54), أي: وَمَا مَنَعَهُمْ (من) أَنْ تُقْبَلَ (الخرائط, المجتبى من مشكل إعراب القرآن 398/2).

وقوله تعالى: "وَإِخْدَرَهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ" (المائدة: 49), أي: من أَنْ يَفْتِنُوكَ (النحاس, إعراب القرآن, 1421, 271/1).

فجميع هذه المواضع تشير إلى أن الاسم المنصوب على إسقاط الخافض كان على تقدير (من) التي تجيء للتبعيض، ولبيان الجنس قبل نوع من الجمع. قال ابن الوراق (علل النحو, 1999, 500): "يجب أن يكون المذکور بعدها بعض الجمع، حتى يصح معنى التبعيض"، وقد ورد بعدها: جمع التكسير، و جمع التصحيح، و اسم الجمع، واسم الجنس الإفرادي، واسم الجنس الجمعي، والمصدر الصريح، والمصدر المؤول، وهي جميعاً أسماء قابلة للتبعيض.

فإن لم يصح التبعيض. لم يجوز، "فلا تقول: اخترت القوم بني تميم. إذ لا يدري، هل الأصل اخترت القوم من بني تميم؟ أو اخترت من القوم بني تميم؟" (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م, 151/2), وكذلك لا يجوز: اخترت إخوتك الزيديين؛ لأنه لا يعلم. أردت: إخوتك من الزيديين، أو اخترت الزيديين من إخوتك (أبو حيان، التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م, 23/7).

وقيل هما لغتان بمعنى واحد، لغة قوم يعدون هذا الفعل بواسطة، ولغة لآخرين يعدونه بنفسه (العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م, 268/1). قال ابن السراج (الأصول في النحو، د، ت، 177/1): "من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين في اللفظ، وحقه أن يتعدى إلى الثاني بحرف جر، إلا أنهم استعملوا حذف حرف الجر فيه، فيجوز فيه الوجهان في الكلام. فمن ذلك قوله تعالى: "وَإِخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا" (الأعراف: 155).

وهذا تفسير لقول سيبويه: "ليست أستغفر الله ذنباً، وأمرتك الخير أكثر في كلامهم جميعاً، وإنما يتكلم بها بعضهم (سيبويه، 1988, 37/1). حيث جعل التعدي لبعض العرب، والجر للأكثر منهم.

وفي توجيهه النحوي مذهبان. الأول: أن الأصل الجر، ثم حذف الجار، فتعدى الفعل فنصب. ومنهم من يقول: هما لغتان بمعنى واحد، لغة قوم يعدون هذا الفعل بواسطة، ولغة لآخرين يعدونه بنفسه (العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م, 268/1).

والأولى أنهما معنيان مختلفان. فذكر حرف الجر يستدعي حضور معناه، وحذفه بغير قرينة دالة عليه يذهب معناه. والاستعمالان واردان في القرآن بمعنيين مختلفين، فقوله تعالى: "وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ" (البقرة: 271) "من" فيه للتبعيض؛ لأن من الذنوب ما لا يكفر بإبداء الصدقات، أو إخفائها، وإبتائها للفقراء، وهي مظالم العباد، وقيل من زائدة، وفيه فساد في المعنى ومخالفة لفصيح لغة العرب، لأن من لا تأتي زائدة في الكلام

الموجب (الأنباري, أسرار العربية, ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م, 194). لأن الصدقة لا تذهب جميع الذنوب (السهيلي, نتائج الفكر في النحو, 1992, 257).

أما قوله تعالى: " وَيُكَفِّرُ عَنْكُمُ سَيِّئَاتِكُمْ " (الأنفال: 29) التي جاءت بغير (من). فتعني تكفير جميع السيئات.

وكذلك قوله تعالى: " يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ " (نوح:4). جاءت في سياق بعض الأعمال في مقابل غفران بعض الذنوب. في قوله " اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا اللَّهَ (3) يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخَوِّضْكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى (نوح:4) وأما قوله: " قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ (آل عمران: 31). فجاءت في سياق من أحبهم الله, ولا تجتمع المحبة مع العذاب.

ونقل السهيلي عن الكسائي أن قولهم: اخترت الرجال عبد الله, أصل قائم بذاته, وأن قولهم: من الرجال. تكون (من) فيه زائده؛ لأنها خلاف الأصل (نتائج الفكر في النحو, 257). وهذا ما تؤكدته الشواهد, وطريقة نظم التركيب, ولكنه لم يضع له قاعدة تحكمه, وبقيت عبارته مطلقة, ويسعى الدارس إلى استنتاج هذه القاعدة من خلال الشواهد.

رابعاً: العامل في المفعول منه:

ذهب البصريون إلى أن الاسم المنصوب على نزع الخافض - ومنه المفعول منه- منصوب بالفعل, وأن حرف الجر كان وسيلة الفعل للوصول إلى الاسم, فلما سقط الجار وزال أثره, وصل الفعل إلى الاسم بنفسه فنصبه, فهو بمنزلة المفعول الأول من اللازم, وبمنزلة المفعول الثاني من المتعدي. قال سيبويه (الكتاب, 1988, 37/1-38): " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين؛ فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول, وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول. وذلك قولك: أعطى عبد الله زيدا درهماً, وكسوتُ بشراً الثياب الجياد. ومن ذلك: اخترتُ الرجال عبد الله, ومثل ذلك قوله عز وجل: " واختار موسى قومَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا " (الأعراف: 155).

... وإنما فصلَ هذا أنها أفعالٌ تُوصَلُ بحروفِ الإضافة، فتقول: اخترتُ فلاناً من الرجالِ، وسميته بفلان، كما تقول: عرفتُه بهذه العلامة، وأوضحته بها، وأستغفرُ الله من ذلك، فلما حذفوا حرفَ الجرِ عمِلَ الفعلُ".

وذهب الكوفيون إلى أن النصب على نزع الخافض، وليس بالفعل (السيرافي, شرح كتاب سيبويه, 2008, 383/3). ورده البصريون. قال الزجاجي: قال بعضهم: نُصِبَ استغفر الله ذنباً بفقدان الخافض, وهذا خطأ، لأنه لو كان فقدان الخافض ينصب، كان ينصب في كل حال، وليس نجد ذلك، كقولك: حسبك بزيد. ثم تقول: حسبك زيد، فلو كان فقدان الخافض ينصب ما ارتفع زيد، وإنما ينتصب؛ لأنه لما ذهب حرف الجر تعدى الفعل فعمل فيه" (الزجاجي, الإيضاح في علل النحو, 1986, 139).

وذهب بعض النحاة إلى أن النصب على تضمين الفعل معنى فعل آخر. قال السهيلي (نتائج الفكر في النحو, ١٤١٢ - ١٩٩٢ م 255): " الأصل في هذا التعدي بحرف الجر, وهو (من), لأن المعنى إخراج شيء من شيء, وإنما حذف لتضمن الفعل معنى فعل آخر متعدي, كأنك حين قلت: اخترت من الرجال, أردت: نخلت

الرجال, ونقدتهم, فأخذت منهم زياداً, فمن ههنا أسقط حرف الجر كما أسقط في: أمرتك الخير. إذا كان الأمر تكليفاً, كأنك قلت: كلفتك هذا الأمر".

أما المصدر المؤول فـ **قيل: هو في محل جر, وقيل: هو في محل نصب.** قال ابن مالك (ابن مالك, شرح التسهيل, 1990, 150/2): "مذهب الخليل والكسائي في (أَنْ وَأَنَّ) عند حذف حرف الجر المطرد حذفه. أنهما في محل جر, ومذهب سيبويه والفراء أنهما في محل نصب؛ لأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل, والنصب كثير, والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل".

وعللوا النصب على حذف حرف الجر مع (أَنْ وَأَنَّ) بطول الكلام (السيرافي, 2008, 171/2).

وَيُسْتَشْهَدُ لِمَذْهَبِ الْجَرِّ بِقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ:

وما زُرْتُ ليلي أن تكون حبيبة... إليّ ولا دَيْنَ بها أنا طالِبُهُ (البحر الطويل من قصيدة للفرزدق يمدح المطلب بن عبد الله المخزومي "ديوان الفرزدق, 1407 - 1987), 93).

وفي نسبة الجر للخليل مخالفة لمذهب البصريين, ولما نقله عنه سيبويه (الكتاب, 1988, 128/3). في قوله: "وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: " وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون" (الأنبياء: 93), فقال: إنما هو على حذف اللام, كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون.

وقال: ونظيرها: " لإيلاف قريش " (قريش: 1)؛ لأنه إنما هو: لذلك (فليعبدوا), فإن حذف اللام من أن, فهو نصب, كما أنك لو حذف اللام من لإيلاف كان نصباً. هذا قول الخليل".

خامساً: التباس المفعول منه بالمواقع النحوية

أدى ترك المفعول منه بلا موقع إلى بقاء أمثله ضمن عموم المنصوب على نزع الخافض, أو حملها على مواقع أخرى كالمفعول به, أو المفعول له, أو البدل, أو التمييز, أو الحال. وغالباً ما يحمل على أكثر من وجه, فيصير مسألة خلافية.

1- المفعول منه والمنصوب على نزع الخافض

قسم النحاة المواقع المرتبطة بمعاني حروف الجر إلى قسمين:

القسم الأول: حروف تضمن السياق معناها من مجاورتها لنوع من الأسماء. وهي: الباء, وفي, واللام, وقد اختص كل منها بموقع؛ فالباء " للمفعول به, وهو الذي يحسن أن يقع في جواب: "بِمَنْ فعلت؟ فيقال: فعلتُ بفلان (الأصول, د, ت, 171/1), و(في) للمفعول فيه واختصاصها بالظروف, واللام للمفعول له, واختصاصها بالمصادر (سيبويه, الكتاب, 1988, 185/1 - 186), وهي حروف مضمنة, وذكرها من الأصول المرفوضة.

والقسم الثاني حروف ورد ذكرها, حذفها, وتشمل جميع حروف الجر, فمعنى الحرف فيهما ظاهر, ولكنه قليل الاستعمال. قال السيوطي (عُقُودُ الزَّبَّجِدِ عَلَى مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَد, د, ت, 247/1): "النصب على الظرفية, ونزع الخافض متقاربان, فإن الظرف منصوب على إسقاط الخافض الذي هو (في), غير أنه باب مطرد, والنصب بنزع الخافض في غير الظرف غير مطرد".

وبقيت هذه الحروف مجموعة في باب المنصوب على نزع الخافض, مع جلاء الفروق بين معانيها؛ فلكل حرف من هذه الحروف لفظه ومعناه, والأولى أن ينسب كل منصوب من المنصوبات على نزع الخافض إلى الحرف المقدر له, وأن يستقل بقاعدته كما استقل بمعناه؛ فما تعدى إلى الاسم على معنى الباء فهو مفعول به وما تعدى على تقدير الباء, ألحق بالمفعول به, وما تعدى على معنى في, نحو: صليت وراء الإمام, فهو مفعول فيه, وما تعدى على تقدير (في), نحو: دخلت الفصل, فهو ملحق بالمفعول فيه, وما تعدى إلى المصدر على معنى اللام, نحو: جئت التزاما بالموعد, فهو مفعول لأجله, وما تعدى باللام إلى الاسم العلم. نحو: جئت لزيد, فهو مفعول له, وما تعدى ب إلى, نحو: وصلت إلى بغداد, فهو مفعول إليه, وما تعدى على تقدير إلى, نحو: وصلت بغداد, فهو ملحق بالمفعول إليه, وما تعدى بمن إلى الجمع, فهو مفعول منه, وما تعدى على تقدير عن. نحو: رويت عنه, فهو مفعول عنه, وما تعدى على تقدير عن نحو: نبئت زيدا فعل كذا, فهو ملحق بالمفعول عنه, وما تعدى إليه ب على, نحو: حسدته على الشيء, فهو مفعول عليه, وما تعدى على تقدير على, نحو: حسدته الشيء. وقوله تعالى: **وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ (البقرة: 227)**. فهو ملحق بالمفعول عليه, وما تعدى بالكاف, ضربته كضربك, فهو مفعول مثله, أو مفعول على التشبيه, وما تعدى على تقدير الكاف نحو: ضربته ضربك, فهو ملحق بالمفعول مثله, أو مفعول على التشبيه, ولكل باب شواهد الفصيحة, وهي أولى بابها من حملها جميعاً على المفعول به.

2- المفعول منه والمفعول به

ألحق النحاة باب المفعول منه كغيره من المنصوبات على نزع الخافض بالمفعول به. قال أبو علي الفارسي: "أصله أن يتعدى إلى (المفعول الثاني) بحرف جر, ثم يتسع فيه, فيحذف حرف الجر, فيتعدى الفعل إلى المفعول الثاني, فمن ذلك قولك: اخترت زيدا من الرجال, ثم يتسع فيه فتقول: اخترت الرجال زيدا, واستغفرت الله من ذنبي, واستغفرت الله ذنبي" (الايضاح العضدي, 1969, 174).

وقال أبو حيان (البحر المحيط في التفسير, ١٤٢٠ هـ, 186/5) في توجيه قوله تعالى: **وَإِخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا (الأعراف: 155)**. **سَبْعِينَ** هو المفعول الأول، **قَوْمَهُ** هو المفعول الثاني، وتقدير **مِنْ قَوْمِهِ**

وفي هذا الإلحاق إفساد للحقائق التركيبية ومعانيها, فالمنصوبات على نزع الخافض تخالف المفعول به في عدة أوجه, منها:

- أن المفعول منه على تقدير من, نحو: اخترت الرجال عبد الله. أما المفعول به, فهو على تقدير الباء. قال ابن عيش (شرح المفصل, 2001, 295/4): "المفعول به, وهو الذي يحسن أن يقع في جواب: "بمن فعلت؟" فيقال: "فعلتُ بفلان".

- أن المفعول منه فضلة لا تستوجب التقدير بخلاف المفعول به مع الفعل المتعدي, فإن التركيب لا يستغني عنه, وإن كان فضلة. قال ابن السراج (الأصول في النحو, د, ت, 171/1): "لا تتم هذه الأفعال المتعدية, ولا توجد إلا بوجود المفعول؛ لأنك إن قلت: ذكرت, ولم يكن مذكور, فهو محال".

- أن معنى المفعول الذي يصل إليه الفعل بنفسه, غير معنى المفعول الذي يصل إليه الفعل بعد حذف حرف الجر, فالأول أحد مفعوليه فاعل في المعنى؛ والثاني ليس فاعلاً في المعنى. قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه, 2008, 275/1): هذا الباب يشتمل على وجهين من التعدي, أحدهما: أن يتعدى الفعل إلى مفعولين, وأحد

المفعولين فاعل بالآخر فعلاً يصل إليه من غير توصل حرف جرّ، وذلك قولك: أعطى عبد الله زيدا درهماً، وذلك أن زيدا قد أخذ الدرهم، وهو فاعل به الأخذ، وقد وصل الأخذ منه إلى الدرهم من غير توسط حرف جر، وكذلك كسوت بشرا الثياب الجياد. وكان الأصل: أخذ زيد درهماً، ولبس بشر الثياب الجياد، وقد علم أنّ الأخذ لا بدّ له من مأخوذ منه، واللبس لا بدّ له من كاسٍ، فأردت أن تبيّن من الذي أوصل إليه الأخذ، والذي كساه، فلما ذكرتهما لم يكن بدّ من رفعهما؛ لأنهما أدخلتا الفاعل في فعله، وهو زيد وبشر، فرفعتهما بفعلهما الذي فعلاه بالفاعل من إيصاله إلى فعله بالمفعول، وهو الدرهم والثياب، فاكتفى الفعل بالفاعل وارتفع به، ونصب ما سواه؛ لأن الفعل لا يرفع أكثر من واحد".

أما المنصوب على تقدير (من) وغيرها من حروف الجر، فليس فاعلاً للمفعول الأول، ولا مفعولاً به له. فالقول بأن هذه الأسماء منصوبة على نزع الخافض، وإلحاق كل منصوب بمعنى حرفه أولى من إلحاقها بالمفعول به؛ لأن نصبها على المفعولية قد يوحي أن الفعل قبلها متعد بنفسه؛ وأن المعنى لا يحتاج إلى المحذوف.

- الأصل في المفعول منه يتأخر عن الفاعل مع الفعل اللازم، نحو: شبعت خبزاً، وأن يتأخر عن المفعول به مع الفعل المتعدي، نحو: اخترت زيدا الرجال؛ لأن ما يتعدى إليه العامل بلا واسطة أقرب مما قد يتعدى إليه بواسطة.

ويجوز تقديم المنصوب على نزع الخافض على المفعول به للعناية والاهتمام، نحو: واختار موسى قومه سبعمائة رجلاً (الأعراف، 155)، أي: من قومه، والنية به التأخير.

3- المفعول منه والمفعول به في باب التحذير

يقسم النحاة باب التحذير إلى ثلاثة أقسام: قسم يصل إليه الفعل مباشرة، نحو: أحذرك الفتنة، وقسم بالواو، نحو: إياك والأسد، أو ب (من)، نحو: إياك من الأسد، وقسم يكون مكرراً، نحو: إياك إياك الأسد، وإياك إياك من الأسد.

ولا خلاف بين النحاة في أن المنصوب الأول مفعول به، وخلافهم في المنصوب الثاني. فهو مفعول به أم منصوب على تقدير (من).

فما وصل إليه الفعل بلا واسطة، نحو: أحذرك الفتنة، وأحذرك الأسد، وقوله تعالى: "يُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ" (آل عمران: 28). فيه رأيان: الأول أنه مفعول ثانٍ لا أحذر، تعدى إليه بالتضعيف (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، د، ت، 80/6؛ النعماني، اللباب في علوم الكتاب، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، 136/10؛ درويش، إعراب القرآن وبيانه، 1415 هـ، 489/1).

والثاني أنه منصوب على تقدير (من). قال ابن عاشور (التحرير والتنوير، 1984، 221/3) في توجيهه قوله تعالى: "يُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ" (آل عمران: 28): "وَأَنْتِصَابُ نَفْسَهُ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ وَأَصْلُهُ، وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ مِنْ نَفْسِهِ، وَهَذَا النَّزْعُ هُوَ أَصْلُ أَنْتِصَابِ الْأَسْمَاءِ فِي بَابِ التَّحْذِيرِ فِي قَوْلِهِمْ: إِيَّاكَ الْأَسَدُ، وَأَصْلُهُ: أَحَذَّرَكَ مِنَ الْأَسَدِ".

وتوجيه ابن عاشور أقرب إلى معنى أسلوب التحذير المركب من المحذّر، والمحذّر، والمحذّر منه. أما التعدي بالتضعيف فليس قياساً في كل حال، بل هو سماعي، فما سمعت تعديته بحرف لا يجوز تعديته بغيره، وما لم تسمع تعديته، لا يجوز أن يُعدى (الحملوي، شذا العرف، د، ت، 38). والشواهد لا تدعم التعدي

بالتضعيف في هذا الباب, فقد سمع تعدي المضعف ب (من), نحو: أحذرك من الله, واحذَر من لِسَانِك, واحذر من فلتات الشباب, احذَر من قَطْع يَدِك بِدِرْهِمٍ.

أما إياك من الأسد, فالجار والمجرور مفعول منه؛ لأن المجرور في موضع المنصوب. وأما إياك والأسد. فقبيل (شرح التصريح على التوضيح, ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م, 274/2): "الواو حرف عطف, والأسد معطوف على إياك. والتقدير: احذر نفسك أن تدنو من الأسد, والأسد أن يدنو منك".

واعترض عليه بأن (إياك) محذر, والأسد محذر منه, والعطف يقتضي المشاركة في المعنى, فهو بمنزلة الجمع والثنية؛ لأن العطف كالبدل من اللفظ بالفعل (شرح التصريح على التوضيح, ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م, 277/2). وهذا غير متوفر في الأسلوب.

وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف, فهو عندهما من قبيل عطف الجمل, والتقدير: إياك باعد, واحذر الشر (شرح التصريح على التوضيح, ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م, 274/2), وهذا شبيه بالأول؛ لأنه يجعل الواو للعطف.

وكان الأولى أن تحمل الواو في: (إياك والأسد) على (أحذرك من الأسد)؛ لأن الواو حرف وظيفي متعدد المعاني يأتي للعطف, وللمعية, وللحال, وللقسم, وبمعنى (من)؛ فيكون ما بعده مفعولاً منه. قال الزيات (الواو التي حيرت النحويين, مجلة الرسالة, العدد 425 ص 51): "والحقيقة أن هذه الواو ليست من العطف في شيء, وأن التعليم التلقيني التقليدي هو الذي جعلنا نصر إلى الآن على أنها للعطف, وأكبر دليل على أنها ليست للعطف أن صيغة التحذير قد تخلو منها, فيكون معناها مع خلوها منها كمعناها مع وجودها فيها, كما قال الشاعر:

فإياك إياك المِرَاء فإنه... إلى الشر دعَاءٌ وللشر جالب (ينسب للفضل بن عبد الرحمن بن عباس القرشي, والبيت في شرح المفصل ٢/ ٢٥؛ والكتاب, 279/1؛ والجمل, 119), وليس هذا شأن حرف العطف, وإنما هو شأن الحرف الزائد, فهذه الواو عندي زائدة لا عاطفة, ويلى هذا عندي أن تكون أصلية عاطفة لا على معنى التشريك في الحكم, ولكن على معنى من الجارة, فيكون معنى - إياك والشر - إياك من الشر, ولا غرابة في أن تأتي الواو العاطفة بمعنى من الجارة, فقد وردت عاطفة بمعنى باء الجر في نحو قولهم - أنت أعلم ومالك - أي بمالك".

فالواو هنا للجمع بين متضادين محذر ومحذر منه, أو خائف, ومخوف منه, وليست للتشريك المعنوي (شرح التصريح على التوضيح, ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م, 274/2),

وأما التحذير بالتكرار. نحو قول الشاعر:

إِيَاكَ إِيَاكَ المِرَاء فإنه... إلى الشرّ دعَاءٌ وللشرّ جالبُ (البيت من البحر الطويل, ينسب للفضل بن عبد الرحمن بن عباس القرشي: شرح المفصل ٢: ٢٥؛ الكتاب, 279/1؛ الجمل, 119).

فقيل: المرء منصوب بفعل غير الذي نصب به الضمير. "وكأنه قال: إياك, ثم أضم بعد إياك فعلا آخر, فقال: اتق المرء (سيبويه, الكتاب, 1988, 279/1), وعلى هذا التقدير يكون قد حُذِف الفعل الناصب ل إياك, والفعل الناصب ل المرء, وهذا جائز عند النحاة لدلالة المنصوب على فعله, ولكن من غير الجائز عندهم تقدير حرف عطف يجمع الجملتين, لأن حروف العطف لا تحذف.

والأولى أن يحمل النصب على تقدير (من) وهو ما أجازه السيرافي (شرح كتاب سيبويه، 2008، 176/2). في قوله: "وقد يجوز أن يكون حمل المراء على أنه تمادى في إسقاط حروف الجر".

وقال ابن يعيش: "والمراء: والمراء بحرف العطف، أو من المراء، بحذف حرف الجرّ (شرح المفصل للزمخشري، 2001، 390/1)، والعمل به أولى من تقدير فعل غير الأول وحرف عطف، وهذا الرأي تدعمه الشواهد، لأنه العرب تقول: إياك إياك من الشر"،

وكل هذه التوجيهات على إخراج ما بعد (إياك) عن (احذر)، وتقدير فعل غيره ك (تجنب أو اتق، ونح، ومخافة، واعظ،)، وهي من تقديرات النحاة، ولها معانيها، ولو صحت تقديرات النحاة لهذه الأفعال؛ لجاز أن نقول عن باب التحذير: باب المباعدة، وباب الوقاية، وباب الموعظة، وباب التنجي، وباب المخافة، وهذا لم يسمع من العرب، والأولى الحمل على احذر، فنجري المعنى على لفظه، فاستعمال اللفظ الصريح في بابه أولى من الألفاظ المقدرّة، فهذا الباب باب التحذير، وتقدير فعل غير الذي نص عليه الباب يغير التركيب والمعنى، فلكل تركيب دلالة، وخصائصه.

أما التحذير ب: إياك أن تفعل. فهو على تقدير: من أن تفعل؛ لأن حروف الجر تحذف مع أن وأن قياساً مطرداً. وقيل: تعدي الفعل إليه من غير تقدير واسطة. قال الأزهري (شرح التصريح على التوضيح، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، 275/2): "لا خلاف في جواز: إياك أن تفعل"، على التقديرين، فجوازه على الأول لصلاحيته لتقدير: من، أي: من أن تفعل؛ لأن حرف الجري حذف مع "أن" قياساً مطرداً، كما تقدم، وجوازه على الثاني واضح؛ لتعدي الفعل إليه من غير تقدير واسطة".

وقيل: هو مفعول له أخذاً بظاهر عبارة سيبويه في قوله: "فَأَمَّا إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ، فَجَائِزٌ عِنْدَ النُّحَاةِ عَلَى أَنْ تَجْعَلَهُ مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ. أَي مَخَافَةً أَنْ تَفْعَلَ (الهمذاني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م، 365/1، 320/2). قال سيبويه: "فإذا قلت: إياك أن تفعل، تريد إياك أعظ مخافة أن تفعل، أو من أجل أن تفعل جاز، لأنك لا تريد أن تضمه إلى الاسم الأول، كأنك قلت: إياك نحّ لمكان كذا وكذا (سيبويه، الكتاب، 1988، 279/1).

4- التباس المفعول منه بالتمييز والحال

التياس المفعول منه بالتمييز محتمل؛ لأن كلاّ منهما منصوب على تقدير من، إلا أن التمييز يبين إبهام ذات أو نسبة، والمفعول منه لا يدل على تفسير اسم، ولا فعل.

أما حمل المنصوب على تقدير من على الحال، فيحتاج إلى تأويل؛ لأنه اسم جامد، ومع ذلك وجه النحاة المنصوب على تقدير (من) في قوله تعالى: "أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا (الإسراء: 61). على التمييز والحال. قال الزجاج (معاني القرآن، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، 249): (طيناً) منصوب على جهتين: إحداهما التمييز. المعنى لمن خلقته من طين، ويجوز أن يكون (طيناً) منصوباً على الحال. المعنى أنك أنشأته في حال كونه من طين".

وفي توجيه الزجاج للآية على التمييز مخالفة للأصول التي بني عليها باب التمييز فلم يتقدم على (طيناً) إبهام ذات، ولا نسبة (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، د، ت، 378/7).

والقول بالحال فيه تكلف؛ لأنه يستوجب التأويل بالمشتق، وفيه اضطراب في العامل والعائد: " ف طِينًا حال. إما من الموصول، والعامل فيه أسجد، على: أسجد له، وهو طين، أي: أصله طين. أو من الراجع إليه من الصلة على: أسجد لمن كان في وقت خلقه طينا" (الزمخشري، الكشاف، 1407، 677-676/2)، أضف إلى ذلك عدم التزامن بين الحال وصاحبها، فالطين مرحلة سابقة على الخلق.

ووجهه العكبري (التبيان في إعراب القرآن، د، ت، 826/2). على " نزع الخافض. والتقدير: مِنْ طِينٍ، فَلَمَّا حُدِفَ الْحَرْفُ، نُصِبَ "

ووجه الهروي (تفسير حدائق الروح والريحان، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، 172/16)، الآية على المفعول منه. قال " (طيناً) منصوب بنزع الخافض، أي: من طين، أو مفعول منه منصوب بـ خَلَقْتُ. كقوله تعالى: وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ أَي: من قومه" وهو الأقرب للفظ والمعنى؛ لأنه اسم جنس منصوب على تقدير (من)، وتعلقه بفعله، ولا يحتاج إلى تأويل كبقية التوجيهات.

وفي الآية لفظة بيانية يمكن أن يحمل عليها التحول التركيبي، فجميع الآيات جاءت مقرونة بمن الجنسية في حال الإخبار. نحو قوله تعالى: هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ (الأنعام: 2). وقوله: " أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ (الأعراف: 12). وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ (المؤمنون: 12).

أما قوله تعالى: " أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا (الإسراء: 61). فلم يقصد به الإخبار، بل كان من باب السخرية واستحغار الأصل. ولو جاء بـ (من)؛ لكان الاعتراض على السجود للمخلوق (آدم)، فلما تضمن الاعتراض السخرية من أصل الخلق، ناسبه اختلاف التركيب؛ لأداء معنى آخر؛ لذلك بدأت الجملة بهَمْزَةَ الْإِنْكَارِ لِبَيَانِ إِبَائِهِ وَاسْتِكْبَارِهِ عَنِ السُّجُودِ لِمَخْلُوقٍ مِنْ طِينٍ (الهروي، تفسير حدائق الروح والريحان، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، 172/16)، فهو اعتراض على أصل الخلق، وليس على المخلوق.

وهذا يؤكد أن الاختلاف في التركيب يأتي لاختلاف المعاني، كما يأتي لاختلاف اللغات، فلو كان الاختلاف في اللغات وحسب؛ لكان المعنى واحداً.

5- المفعول منه والبدل

التباس المفعول منه بالبدل محتمل؛ لاشتراكهما في التبعية والاشتمال، نحو قوله تعالى: " وَنَرِيهِ مَا يَقُولُ" (مريم: ٨٠) قيل: يجوز أن يكون مفعولاً به، أو منصوباً على إسقاط الخافض. تقديره: وَنَرِيهِ مِنْهُ مَا يَقُولُهُ. الثاني: أن تكون بدلاً من الضمير في (نَرِيهِ) بدل اشتمال (السمين الحلبي، الدر المنصون في علوم الكتاب المكنون، د، ت، 640/7)، (النعمان، الباب في علوم الكتاب، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، 325/12).

وأكثر الخلاف في المصدر المؤول لاطراد حذف حرف الجر معه. نحو قوله تعالى: " أَمَّا مِثْمَمٌ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ" (الملك: 16). قال ابن عاشور (التحرير والتنوير، 1984، 34/29):

الْمَصْدَرُ الْمُنْسَبُ مِنْ (أَنْ يَخْسِفَ). يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا لِشَيْءٍ مِنْ شَأْنٍ مَنْ فِي السَّمَاءِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ، وَهُوَ مُطَّرِدٌ مَعَ أَنْ، وَالْخَافِضُ الْمَحْدُوفُ حَرْفُ (مِنْ)".

ومنه قوله تعالى: "وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ" (التوبة: 54) المصدر المؤول من أن والفعل "أَنْ تُقْبَلَ" في محل جر بحرف الجر المقدر (من)، أي: وما منعهم من قبول.

وقيل: " (أَنْ تُقْبَلَ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، بَدَلًا مِنَ الْمَفْعُولِ فِي مَنَعَهُمْ؛ كَقَوْلِكَ: مَنَعْتُهُ مِنْ كَذَا" (العكبري، التبيان في إعراب القرآن، د، ت، 646/2).

وقوله تعالى: "فَلَا تَعْضُلُوهُمْ أَنْ يَنْكِحْنَ أَرْوَاحَهُنَّ" (البقرة: 232)، "أَنْ يَنْكِحْنَ" فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ فِي "تَعْضُلُوهُمْ" بَدَلُ اشْتِمَالٍ، فَيَكُونُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، أَيْ: فَلَا تَمْنَعُوا نِكَاحَهُنَّ.

والثاني: أَنْ يَكُونَ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ، وَهُوَ إِمَّا "مِنْ" أَوْ "عَنْ" (السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، د، ت، 461/2).

وقيل: إن (سبعين) في قوله تعالى: "وَإِخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا" (الأعراف: 155) بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، وَالْمَجْرُورُ مَحْدُوفٌ، أَيْ: مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَفِيهِ بُعْدٌ، وَتَكْلُفٌ؛ لِأَنَّ الْمُبْدَلَ مِنْهُ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ، وَالْإِخْتِيَارُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُخْتَارٍ، وَمُخْتَارٍ مِنْهُ، وَالْبَدَلُ يُسْقِطُ الْمُخْتَارَ مِنْهُ (العكبري، التبيان في إعراب القرآن، د، ت، 597/1).

هذه بعض المواقع الإعرابية التي حمل عليها المفعول منه، وقد تجتمع كل هذه الأوجه من الخلاف في المثال الواحد، وقد يتجاوزها، ومن ذلك الخلاف في توجيه قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا" (فاطر: 41).

قيل: " (أَنْ تَزُولَا) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ، أَيْ: كَرَاهَةً أَنْ تَزُولَا.

وقيل: لثلاث تزاولا. ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً على إسقاط الخافض، أي: يمنعها من أن تزاولا...

ويجوز أن يكون بدل اشتمال، أي: يمنع زوالهما (النعمان، الباب في علوم الكتاب، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، 153/16).

ومن ذلك قوله تعالى: "مَنْعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ" (البقرة: 114). في (أَنْ يُذَكَّرَ) ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ:

أَحَدُهَا: هُوَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ مَسَاجِدَ، بَدَلُ الْإِشْتِمَالِ. تَقْدِيرُهُ: ذَكَرَ اسْمَهُ فِيهَا.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ، تَقْدِيرُهُ: كَرَاهِيَةً أَنْ يُذَكَّرَ.

وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ، تَقْدِيرُهُ: مِنْ أَنْ يُذَكَّرَ. وَتَتَعَلَّقُ (مِنْ) إِذَا ظَهَرَتْ بِمَنْعٍ؛ كَقَوْلِكَ مَنَعْتُهُ مِنْ كَذَا (العكبري، التبيان في إعراب القرآن، د، ت، 107/1). والأقرب للمعنى في هذه التوجيهات أن يكون مفعولاً منه منصوباً على حذف حرف الجر (من)، وحمله على المفعول لأجله قليل في توجيهات النحاة، وفيه تكلف في التقدير.

الخاتمة:

راعى النحاة الجانب الإعرابي على حساب معاني اللغة، فجمعوا المنصوبات على إسقاط حرف الجر في باب واحد دون مراعاة الفروق الدلالية بين معانيها، وكان الأولى أن ينسب كل منصوب إلى معنى حرفه، ومنها: المنصوب على تقدير (من) الذي أشار النحاة إلى التبويب له بـ (المفعول منه) قياساً على المفعول به المنصوب على تقدير باء مضمنة، والمفعول فيه المنصوب على تقدير في، والمفعول لأجله المنصوب على تقدير اللام، وقد تتبع الباحث مواضع المنصوب على إسقاط (من) وحاول استنتاج قاعدة تحكمه، وتوصل إلى النتائج التالية:

توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- حَقَّ حروف الجر المذكورة والمقدرة أن يبوب لكل حرف منها بمعناه؛ لتتكامل معاني اللغة مع معاني النحو.
- المنصوب على إسقاط الجار فضلةً، ولا يلزم تقديره. أما المفعول به فواجب التقدير؛ لأن الفعل لا يستغني عنه.
- المفعول الثاني للفعل المتعدي إلى مفعولين بمنزلة الفاعل للمفعول الأول، وليس كذلك المنصوب على نزع الخافض.
- اختص المفعول منه بتقدير (من) التبعية دون غيرها من حروف الجر.
- يجب أن يكون الحرف المقدر قد جاء على أصل معناه، وأن لا يحتمل فعله تقدير غيره، وأن يكون مختصاً بنوع من الأسماء (الأعلام، المصادر، الظروف، الصفات) فلا يحتمل غيره.
- يأتي المفعول منه من صيغ أسماء قابلة للتبعية كجمع التصحيح، أو جمع التكسير، أو اسم الجمع، أو اسم الجنس جمعي، أو اسم الجنس إفرادي، أو المصدر الصريح، أو المصدر المؤول.
- كانت شواهد المفعول منه موضع خلاف في توجيهات النحاة، فحملت على المفعول به، والتمييز، والحال، والبدل.
- كثرة التأويل والشذوذ دليل على ضيق القواعد عن معاني اللغة.
- الاسم المنصوب في باب التحذير مفعول منه لفظاً، ومعنى؛ لأن تقديره احذر من، وأحذر من، إلا أن النحاة نقلوه من معنى بابه على تقدير احذر إلى أفعال أخرى ك: اتق، وتجنب، وباعد، هي ألفاظ لم تستعملها العرب في صريح التحذير.
- النصب على تقدير (من) ليس من باب الضرورة في الشعر؛ لأن شواهده متوفرة في النثر، والشعر والقرآن.

قائمة المصادر والمراجع, والدوريات

(القرآن الكريم)

ابن الأثير, المبارك بن محمد, (1420 هـ), البديع في علم العربية, تحقيق: فتحي أحمد علي الدين, الطبعة الأولى, المملكة العربية السعودية, جامعة أم القرى.

الأزهري, (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م), خالد بن عبد الله, شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو, الطبعة: الأولى, بيروت-لبنان, دار الكتب العلمية.

الأزهري, محمد بن أحمد, (2001), تهذيب اللغة, تحقيق: محمد عوض مرعب, الطبعة الأولى, بيروت, دار إحياء التراث العربي.

الأنباري, عبد الرحمن بن محمد, (1999), أسرار العربية, الطبعة الأولى, دار الأرقم بن أبي الأرقم.

الأنصاري, أبو زيد, (١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م), النوادر في اللغة. تحقيق ودراسة: محمد عبد القادر أحمد, الطبعة: الأولى, دار الشروق.

ابن جني, أبو الفتح عثمان, (د, ت), اللمع في العربية, تحقيق: فائز فارس, الكويت, دار الكتب الثقافية.

ابن الحاجب, عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس, (١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م), أمالي ابن الحاجب, تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة, الأردن, دار عمار - بيروت دار الجيل.

الحبشي, حسين بن علوي بن سالم, (1425 هـ), نزع الخافض في الدرس النحوي, رسالة ماجستير, اليمن, جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا.

الحملاوي, (د, ت), أحمد بن محمد, شذا العرف في فن الصرف, الرياض, مكتبة الرشد.

أبو حيان, محمد بن يوسف, (1420 هـ), البحر المحيط, تحقيق: صدقي محمد جميل, بيروت, دار الفكر.

أبو حيان, محمد بن يوسف, (١٩٩٧ - ٢٠١٣ م), التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل, تحقيق: حسن هنداوي, دمشق, دار القلم.

ابن الخباز, أحمد بن الحسين, (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م), توجيه اللمع, تحقيق: فايز زكي محمد دياب, الطبعة: الثانية, جمهورية مصر العربية, دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

الخرائط, أحمد بن محمد, (١٤٢٦ هـ), المجتبى من مشكل إعراب القرآن, المدينة المنورة, مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

درويش, محيي الدين بن أحمد مصطفى. (1405 هـ). إعراب القرآن الكريم وبيانه, الطبعة الرابعة, حمص - سورية, دار الإرشاد للشئون الجامعية.

ابن أبي ربيعة، عمر، (1416 - 1996)، ديوان عمر بن أبي ربيعة (ط. الكتاب العربي)، تحقيق: فايز محمد، دار الكتاب العربي

الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق. (1965). تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مصطفى حجازي ومجموعة من المحققين، الكويت، دار الهداية.

الزجاج، أبو إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل، (1408هـ - 1988)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، بيروت - عالم الكتب.

الزجاجي، أبو القاسم، (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، الطبعة: الخامسة، بيروت، دار النفائس.

الزمخشري، محمود بن عمرو، (1407هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الكتاب العربي.

الزيات، أحمد حسن، (١٣٨٨هـ)، الواو التي حيرت النحويين، مجلة الرسالة، العدد 425.

ابن السراج، محمد بن السري، (د، ت)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة.

ابن سلام، أبو عبيد القاسم بن عبد الله الهروي البغدادي، (١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م)، غريب الحديث، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، الطبعة: الأولى، حيدر آباد- الدكن، مطبعة دائرة المعارف العثمانية.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، (د، ت)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، (١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م)، نتائج الفكر في النحو للسهيلي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن سيده، علي بن إسماعيل المرسي (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن سيده، علي بن إسماعيل المرسي (١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م)، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، الطبعة الأولى، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

سيبويه، عمرو بن عثمان، (1988)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، القاهرة، مكتبة الخانجي.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، (2008)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية.

ابن السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله، (١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م). شرح أبيات سيويه، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة - مصر، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (د، ت)، همع الهوامع، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، مصر، المكتبة التوفيقية.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الحديث، (١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م)، عقود الرّبّجد على مُسند الإمام أحمد، تحقيق: سلمان القضاة، بيروت - لبنان، دار الجيل.

الشبلي، عبدة خليل، (2014)، نزع الخافض بين النظرية والاستعمال، (دراسة تطبيقية في حماسة أبي تمام)، رسالة ماجستير، جامعة تشرين.

الشعراوي، محمد متولي، تفسير الشعراوي، مطابع أخبار اليوم.

صالح، بهجت عبد الواحد، وآخرون، (1418هـ)، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد، (1984)، التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية للنشر.

عبد الرزاق، حيدر محمود، (2006)، النصب على نزع الخافض في العربية، العراق، نينوى، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد ٣، العدد 3

ابن العجاج، رؤبة، (1979 م)، مجموع أشعار العرب - وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج - تصحيح وترتيب: وليم بن الورد بيروت، الطبعة الأولى، دار الآفاق الجديدة.

العرجا، جهاد يوسف، والعايدي، حسين راضي، (2010)، المنصوب على نزع الخافض في العربية، (دراسة تطبيقية)، غزة - فلسطين، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، مجلة الجامعة الإسلامية، (سلسلة الدراسات الإنسانية).

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، (1980)، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، القاهرة، دار التراث.

العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله، (2004)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله، (1995)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، الطبعة الأولى، دمشق، دار الفكر.

الفارسي، أبو علي، (١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م)، الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، الطبعة: الأولى، مطبوعات جامعة الرياض.

- الفراء, يحيى بن زياد, (د, ت), معاني القرآن, تحقيق: أحمد يوسف النجاتي, و محمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي, الطبعة الأولى, مصر, الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- الفراهيدي, الخليل بن أحمد, (1995), الجمل في النحو, تحقيق: فخر الدين قباوة, الطبعة الخامسة, بيروت, مؤسسة الرسالة.
- الفرزدق, همام بن غالب بن صعصعة الدارمي التميمي, (1407 - 1987), ديوان الفرزدق, تحقيق: علي فاعور. القاهرة- مصر, دار الكتب العلمية.
- ابن القواس, عبد العزيز بن جمعة الموصلي, (1405 = 1985), شرح ألفية ابن معطر, الطبعة الأولى, تحقيق: الشوملي, علي موسى, مكتبة الخريجي.
- ابن مالك, لبيد بن ربيعة, (١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م), ديوان لبيد بن ربيعة العامري, الطبعة الأولى, دار المعرفة.
- ابن مالك, محمد بن عبد الله, (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م), شرح تسهيل الفوائد, تحقيق: عبد الرحمن السيد, ومحمد بدوي المختون, هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- ابن مالك, محمد بن عبد الله, (١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م), شرح الكافية الشافية, الطبعة الأولى, تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي, مكة المكرمة, جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
- ابن منظور, محمد بن مكرم بن علي, (١٤١٤ هـ), لسان العرب, الطبعة الثالثة, بيروت, دار صادر.
- ناظر الجيش, محمد بن يوسف, (1428 هـ), تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون, الطبعة الأولى, القاهرة, دار السلام.
- النَّحَّاس, أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس. (1421 هـ), إعراب القرآن, تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم, الطبعة الأولى, بيروت, منشورات محمد علي بيضون, دار الكتب العلمية.
- النعماني, عمر بن علي بن عادل, (1998), اللباب في علوم الكتاب, تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوض, الطبعة الأولى, بيروت, لبنان, دار الكتب العلمية.
- النيلي, إبراهيم ابن الحسن, الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية, تحقيق: أحمد بن سالم العميري, 1419 هـ, جامعة أم القرى, 420/1).
- الهروي, محمد الأمين بن عبد الله, (١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م), تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن, (172/16), إشراف ومراجعة: هاشم محمد علي بن حسين مهدي, الطبعة: الأولى, بيروت - لبنان دار طوق النجاة.
- الواسطي, القاسم بن محمد بن مباشر, (1420 هـ, 2000 م), شرح اللمع في النحو, تحقيق: رجب عثمان محمد, القاهرة, مكتبة الخانجي, 57).
- ابن الوراق, محمد بن عبد الله بن العباس, (١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م), علل النحو, تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش, الطبعة: الأولى, الرياض - السعودية, مكتبة الرشد.

ابن هشام, عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله, (١٣٨٣هـ), شرح قطر الندى وبل الصدى, تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, الطبعة الحادية عشرة, مصر- القاهرة, مطبعة السعادة.

ابن يعيش, يعيش بن علي, (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١), شرح المفصل للزمخشري, تحقيق: إميل بديع يعقوب, الطبعة: الأولى, بيروت - لبنان, دار الكتب العلمية.